اثار منظمة التجارة العالمية على العلاقات الدولية المعاصرة

م.د. جبار عطيه بخاخ منصوري
jabbar.atiya24@uobasrah.edu.iq
جامعة البصرة كلية/ الإدارة والاقتصاد

الملخص

تعتبر الاتفاقيات والمعاهدات التجارية من النشاطات الاقتصادية المؤثرة على قوة الدولة وسياستها الخارجية بصورة وعلاقاتها الدولية الإقليمية والعالمية. فالتجارة هي البوابة الأساسية التي من خلالها تستطيع الدولة من خلالها التواصل وإقامة العلاقات الدولية مع الدول الأخرى. وأهمية التجارة تزداد كلما ازداد التقدم العلمي والاقتصادي للدول،لذلك تعتبر العمليات التجارية والاقتصادية في زماننا المعاصر لها اهمية كبيرة بسبب التقدم الصناعي والاقتصادي والاجتماعي وفي كل المجالات وخاصة وسائل التواصل الاجتماعي حتى أصبح العالم كالقرية الصغيرة كما يعبرون في المحافل الدولية. فالعلاقات الدولية المعاصرة نستطيع أن نقول إن محورها الرئيسي ومحركها الاساس هو التجارة العالمية وأصبحت هي السلاح الأقوى في يد الدول الكبرى لأجل السيطرة على الدول الفقيرة والضعيفة اقتصاديا. وفرض سياساتها الاستكبارية عليها .وهنا تأتي أهمية منظمة التجارة العالمية. وبما أنها حقيقة وواقعا هي أداة أخرى مثل منظمة الأمم المتحدة وغيرها بيد الولايات المتحدة والغرب تعتبر وسائل حديثة وغامضة للسيطرة على العالم المتحضر بشعارات براقة خداعة، وخاصة أن منظمة التجارة العالمية تأسست في زمن السيطرة الامريكية على العالم في كل المجالات وخاصة العسكرية والاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: منظمة التجارة العالمية، العلاقات الدولية، العلاقات التجارية.

The effects of the World Trade Organization on contemporary international relations.

Doctor teacher: Jabbar Atiyah Bakhakh
College of Administration and Economics / Al-Qurna University of basra

Abstract

Trade agreements and treaties are considered to be activities that influence the power of the state, its foreign policies, and its international and regional relations. Trade is the main gateway through which I can

propose a state to propose communication and establish international relations with other countries .

The importance of trade is the more scientific progress countries have, so commercial and economic operations in our contemporary time are of great importance due to industrial and economic progress in all fields, especially social media, until the world has become like a small village, as is the case in international forums. In contemporary international relations, we can say that its main axes and basic drivers are global trade, and it has become the most powerful weapon in the hands of major countries in order to control poor and economically weak countries and impose their arrogant policies on them .

Here comes the importance of the World Trade Organization Since it is a fact and reality, it is another tool like the United Nations and others, but the United States and the West consider them modern and mysterious means to control the civilized world with deceptive slogans, especially since the World Trade Organization was established at a time of American control over the world in all fields, especially military and economic.

Keyword: World Trade Organisation, International Relations,Trade Relations.

المقدمة.

التجارة العالمية والدولية وهي احد اقسام العلاقات الدولية المعاصرة واهم رابطة اقتصادية بين الدول والامم، فالتجارة تعتبر اهم عنصر ورئيسي في السلم والحرب على حد سواء على تطور العلاقات الدولية، فالاقتصاد العالمي والسوق العالمية الحديث المترابط يجعل التجارة الدولية اكثر اهمية والاحداث العالمية والدولية المعاصرة اثرت بشكل كبير على الاقتصاد السياسي الدولي.

ومن خلال التجارة العالمية والدولية تستطيع الدولة تبني علاقات اقتصادية تقوي اقتصادها وتكون مكانتها الدولية والاقليمية.

وأهم المنظمات الدولية التي التي انشات لمراقبة قوانين التجارة الدولية والعلاقات الاقتصادية الدولية هي منظمة التجارة العالمية حيث تاسست بشكل رسمي في ١/ يناير/١٩٩٥ في مراكش

والتي بدأت المنظمة في مقرها في جنيف بسويسرا ،لتحل محل الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة التي انشات عام ١٩٤٧م

المطلب الأول : التطور التاريخي لنشوء منظمة التجارة العالمية

هناك أحداث عالمية على مر التاريخ كان لها صدى على العلاقات الدولية بصورة عامة والعلاقات التجارية بصورة ومن هذه الأحداث المهمة هو نشوء منظمة عالمية للتجارة العالمية والعلاقات الاقتصادية بوصفها الدعامة الثالثة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد إلى جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ،حيث نشأت هذه المنظمة الدولية الحقيقية على عكس اتفاقية الگات GATT التي كانت اتفاقية مؤقتة ولذلك سوف تتولى منظمة التجارة العالمية WTO قيادة المراحل المقبلة لتحرير التجارة العالمية والاشراف على حل الخلافات بفضل انظمة اكثر فاعلية واكثر الزاما وسرعة ،

وبدأت اولى المحاولات لتنظيم التجارة العالمية في مؤتمر التجارة والتوظيف الذي عقد في هافانا عاصمة كوبا عام ١٩٤٦م وذلك بناءا على توصية من المجلس الاقتصادي والاجتماعي للامم المتحدة، وقد نتج عن هذا المؤتمر بعض الافكار لتعظيم تطبيق مبدأ حرية التجارة الدولية وتحطيم القيود كافة التي تعوق التجارة الدولية مما دفع الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك بوصفها القوة الاقتصادية الاولى في العالم إلى عقد مفاوضات في جنيف بسويسرا مع خمس عشرة دولة اخرى لخفض الرسوم الجمركية والحواجز الاخرى التي تعيق تدفق السلع الامريكية وتبادلها مع الدول،[١]

واسفر عن هذه المفاوضات توقيع عدد من الاتفاقيات الثنائية مع امكانية تعميمها على الدول الاخرى الراغبة في ذلك بالنسبة لكل سلعة على حدة، فقد شملت هذه المفاوضات تخفيض معدل التعريفة الگمريگية ل٥٠٠ سلعة من خلال ١٢٢اتفاقية جزئية عقدت لهذا الغرض ،كما دعا عدد من الدول الى عقد جولة مفاوضات في جنيف في اواخر عام ١٩٤٧حول شؤون التجارة الدولية والرسوم الجمركية وفي٣٠ اكتوبر عام ١٩٤٧وافق ممثلون عن٢٣ دولة في مبنى الامم المتحدة بجنيف على جميع الاتفاقيات الثنائية السابقة بعد محادثات تجارية اسفرت عن انطلاق الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة GATT بين الدول الأعضاء والتي دخلت حيز التنفيذ في اول يناير عام ١٩٤٨.

تكرس هذا الاتفاق في لقاء دولي آخر عقد في نوفمبر من عام ١٩٤٧في هافانا حضره ممثلون عن ٥٣ دولة لمناقشة الشؤون الاقتصادية والتجارية الدولية وبعد نقاش واسع استمر اربعة اشهر صدر عن المؤتمر ميثاق هافانا في ٢٤مارس ١٩٤٨الذي طالب بانشاء منظمة دولية للتجارة لابراز نواحي السياسات التجارية للدول الاعضاء والمساواة في المعاملة الجمركية بين الاعضاء والعمل على تخفيض مستويات التعريفة الجمركية.

الا ان هذه المنظمة لم يكتب لها النجاح بسبب عدم موافقة الكونجرس الامريكي على ميثاق هافانا المقترح انشاء منظمة التجارة الدولية، وذلك لانه يحتوي بعض الاحكام التي تنادي بتدخل الحكومات في سير التجارة الدولية، كما تفرض منظمة التجارة الدولية قيودا على سياستها التجارية مما ادى الى عدم نجاح هذه المنظمة المقترحة في الميثاق، لانه من الصعب بل المستحيل قيام هذه المنظمة من دون مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية التي يمثل اقتصادها اقتصادها مايقرب نصف الانتاج العالمي،لذا اكتفى المجتمع الدولي حينئذ بتطبيق الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة(الجات) كجهاز مؤقت للاشراف على شؤون التجارة الدولية الى ان تسمح الظروف الدولية بانشاء المنظمة المقترحة للتجارة الدولية، وبقيت اتفاقية الجات مجرد تنظيم دولي بين الاطراف المتعاقدة وليست منظمة دولية تابعة للامم المتحدة وتم تشكيل امانة عامة لها وسكرتارية في مدينة جنيف بسويسرا للاشراف جولات المفاوضات التي تقرها الاطراف المتعاقدة.[٢] تعد اتفاقية الجات معاهدة دولية متعددة الأطراف تتضمن حقوقا والتزامات في مجال العلاقات الدولية التجارية متبادلة بين الاطراف المتعاقدة فيها واظهرت الكثير من الدول النامية عدم رضاها عن الأوضاع الخاصة بالتجارة الدولية تحت مظلة انفاقية الجات، مما دفع هذه الدول إلى انشاء مؤتمر للتجارة والتنمية الدولية تحت رعاية الأمم المتحدة يعرف باسم الاونكتاد،لرعاية مصالح الدول النامية، وذلك بعدما شعرت تلك الدول بان الجات قد ركزت على السلع الصناعية التي تنتجها وتتداولها الدول الصناعية وأغلقت اسواقها امام منتجات الدول النامية مثل السلع الزراعية والسلع الاستوائية مما ادى الى رؤية البعض لاتفاقية الجات بانها كانت مفيدة للدول الصناعية المتقدمة إلى حد كبير.

من ناحية اخرى انتهجت اتفاقية الجات المفاوضات التجارية كوسيلة لتحرير التجارة الدولية من العقبات التي تواجهها واقامة نظام تجاري عالمي جديد يملك قوة الالزام من قبل الدول الاطراف ومن هنا اخذت هذه المفاوضات شكل جولات تفاوضية،وأهم هذه المفاوضات حسب التسلسل الزمني تبدأ من جولة جنيف عام ١٩٤٧ ثم جولة انسي عام ١٩٤٩م ،ثم جولة توركواي ١٩٥٠م ثم مفاوضات جنيف ١٩٥٦م ثم جولة ديلون ١٩٦٠م ثم جولة كيندي بسويسرا لمدة ٣سنوات من مايو ١٩٦٤ الى يونيو ١٩٦٧م،ثم جاءت جولة طوكيو عام ١٩٧٣م وبعدها جولة اورجواي عام ١٩٨٢م ثم استمرت في السنوات اللاحقة إلى أن جاء مؤتمر مراكش في الاول من يناير عام ١٩٩٥م ولدت منظمة التجارة العالمية WTO لتحل محل الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة للتعريفات الجمركية والتجارة الجات. [٣]

المطلب الثاني: تأثير منظمة التجارة العالمية على الجانب السياسي للدول الأعضاء.

صحيح أن هناك مكتسبات ومزايا تحصل عليها الدول التي انظمت الى منظمة التجارة العالمية في العلاقات الدولية المعاصرة والجوانب السياسية والاقتصادية الكبيرةالتي تحصل عليها الدول.

ولكن هناك جوانب سلبية على الدول الاعضاء للمنظمة واهم هذه السلبيات هو تكبيل سيادة الدول وبالتالي تخسر القيادة السياسية في تلك الدول سيادتها وارادتها وتضرب مصالحها القومية والوطنية عرض الحائط بحجة البحث عن الرفاهية ورفع مستوى المعيشة وتحقيق النمو الاقتصادي فأي منافع تجنيها الدولة عندما تتحول الحكومات الى حارس لحماية المصالح الدولية ومصالح الشركات المتعددة الجنسية وتحقيق مصالح الدول الكبرى التي تسيطر على اكبر المؤسسات الدولية التي تحرك الاقتصاد العالمي مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

وهناك امثلة كثيرة على خسران الدولة لسيادتها المادية والمعنوية نتيجة انظمامها لمنظمة التجارة العالمية ومن هذه المكسيك من فتح أبوابها بشكل كبير واطلقت يد المستثمرين الاجانب والغت الضرائب ورفعت الحواجز الگمرگية وطبقوا الخصخصة على معظم قطاع الاقتصاد المكسيكي ودخولهم مع الولايات المتحدة الأمريكية وكندا في النافتا على امل ان تحقق هذه السياسة ثمارها التي بدت لاول مرة، وكأن المكسيك تعيش حالة من الازدهار والنمو الاقتصادي والسياسي والدولي عندما تدفقت عليها رؤوس الاموال واسست الشركات متعددة الجنسية مصارفها ومنشآتها وتمت الصادرات في اغلب القطاعات، ولكن الامور اخذت تتوضح بعد ان انهارت البضائع والسلع المكسيكية امام منافسة البضائع والسلع الامريكية العالية الجودة والرخيصة الثمن وحلت الآلة الامريكيه محل ملايين العمال والفلاحين الذين نزحوا الى المدن للبحث عن فرصة عمل التي كانت ايضا تعاني مشكلة تسريح معظم العمال نتيجة لوقف العمل في المصانع المكسيكية وارتفعت اسعار المواد الغذائية وعمت الفوضى في الاقتصاد المكسيكي نتيجة لضعف المنافسة واغرقت المكسيك بالديون [٤]

لمعالجة المشاكل الآنية ولكن الحقيقة ان هذه الديون التي يمنحها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي زادت الطين بلة لان شروطها المجحفة القاسية سلبت الدولة ماتبقى من سيادتها فقد بلغت الديون المكسيكية عام ١٩٩٨نحو ١٦٠ مليار دولار مشكلة نسبة ٤٢% من مجموع الناتج القومي لها وللسنة نفسها ومجموع خدمة الديون كنسبة مئوية من صادرات المكسيك تشكل ٨و٢٠ %[٥]،

مما يؤشر ان اي تحسنا في الاقتصاد المكسيكي يذهب الى خدمة الدَين. ناهيك عن المشاكل التي تواجه المكسيك عند حلول موعد تسديد هذه القروض، كما ان انعكاسات السياسة التجارية الدولية على الدول النامية الفقيرة كبيرة جدا حسب تعرض صادراتها الى مخاطر المنافسة الاجنبية، فعلى سبيل المثال ان دول افريقيا جنوب الصحراء تهيمن على صادراتها المواد الاولية، في حين ان وارادتها الرئيسية هي المواد الغذائية والزيوت والسلع المصنفة، وعند تعرض هذه الصادرات والواردات الى تأثيرات التبادل التجاري الخارجي تتعرض هذه الدول الى مشاكل اقتصادية عادة تعالجها بطريقة سيئة وذلك عن طريق الديون [٦]

التي تساهم بحل المشاكل آنياً ولكنها تواجهها بمشاكل اكبر وهي مشاكل الديون التي تنعكس على على انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وصعوبات تسديد خدمة هذه الديون.

وهذه المشاكل بلا شك يتبعها الخنوع السياسي والتبعية السياسية للحكومات التي تضطر الى ان تسير في ركب السياسات العالمية وتصبح مسيرة لا مخيرة وتصبح الحكومات ادوات بيد القوى العالمية الكبرى، فعلى سبيل المثال ان الموقف المصري من القضايا القومية العربية بات مرهوناً بتوجيهات الهيمنة الأمريكية والغربية بسبب الديون التي تكبل مصر والاستثمارات الاجنبية التي تسيطر على الاقتصاد المصري من جراء سياسة الانفتاح الاقتصادي والانظمام الى منظمة التجارة العالمية، ولعل ابرز ماافرزته الازمة الاقتصادية العالمية من الديون الهائلة المترتبة على الاستثمارات للشركات المحلية والاجنبية في دبي قد بلغ اكثر من ٨٠ مليار دولار [٧]،

وان تفاقم الازمة المالية العالمية وتراجع اسعار النفط قد ادى الى ايقاف كثير من المشاريع العمرانية والاستثمارات العقارية فيها.

ومع ان ٧٠ مليار من الدين يتركز بيد شركات مختلفة تهيمن عليها الحكومة الا ان بوسع اقتصاد دبي الممول عبر الدين حساساً في مرحلة الحالية، وخصوصاً في فترات تقييد السيولة ومزاج المستثمر السلبي [٨]،

ان الترابط والصلات التجارية بين الدول سوف يجعل سلوكها الاقتصادي يرتبط ببعض المتغيرات الدولية وبالتالي سلب صاحب القرار السياسي التحكم باقتصاد بلاده. فهل سبيل المثال ان اشتداد المنافسة التجارية بين دول رابطة امم شرق اسيا الاربعة(ASEAN-4) والاقتصادات الحديثة التصنيع في شرق آسيا والصين حول الاستحواذ على حصة كبيرة من الاسواق الأمريكية في مجال الملابس والاحذية والمنتجات المنزلية والذي مال الى صالح الصين، التي ارتفعت نسبةصادراتها من ٣٥%عام١٩٨٩ الى٦٠%.

و(ASEAN-4)ارتفعت نسبة صادراتها من ١% عام١٩٨٩ الى نحو ٥٢% عام ١٩٩٩.في حين انخفضت حصة الدول الحديثة التصنيع من ٥٢% الى نحو ٥% فقط، وهذا التحول يعتبره البعض طبيعياً لان الدول الحديثة التصنيع قد تحولت الى صناعات اخرى مثل المواصلات والسلع الراسمالية الرأسمالية. وفي ضوء هذا التنافس فان قيام احد هذه البلدان باجراء تخفيض كبير في قيمة العملة او تخفيض من سعر الصرف له تأثير معاكس على الاداء التصديري للبلدان الاخرى وتضطرها في نهاية الامر الى تخفيض قيم عملاتها للمحافظة على حصتها التصديرية وماحصل من تخفيض الصين لقيمة الريفيني في عام ١٩٩٤ بضغوط على الاداء التصديري لتايلند والبلدان الاخرى المتأثرة بالازمة [٩]،

ان مثل هذه التغييرات الدولية التي تؤثر على السياسات الاقتصادية للدولة سوف تكون اداة للضغط أو التهديد باجرائها في حالة رغبة أحد الاطراف المؤثرة على ابتزاز دولة ما.مايحصل

في كثير من القرارات الدولية التي تحاك سيناريوهاتها خلف الكواليس، ففي بعض الاحيان نشاهد دولا تتخلى عن بعض مواقفها الوطنية والقومية نتيجة للمؤثرات غير المباشرة التي بيد الدول الكبرى والتي اصبحت كبيرة وفعالة بحكم المؤسسات والمنظمات الدولية التي ترسم سياستها وتوجهها كيفما تشاء ومن هذه المؤسسات هي WTO منظمة التجارة العالمية، فعلى سبيل المثال ان انظمام الاقطار العربية الىWTO سوف تكون مجبرة على التعامل مع الكيان الصهيوني بنفس التعامل التي تتعامل بها مع الدول الأخرى فضلاً عن الاعتراف بهذا الكيان من خلال الانظمام معه بمنظمة واحدة اما عن الاثار الايجابية لمبادىء واسس منظمة التجارة العالمية على الدول النامية فهي تكاد تكون محدودة جدا وتصب لصالح عدد محدود جدا منها. والمصنف بانها ذات تنمية بشرية عالية مثل ASEAN–4والدول الحديثة التصنيع في جنوب شرق آسيا وبعض دول امريكا اللاتينية التي خطت خطوات جديدة في طريق الانفتاح الاقتصادي. حيث استطاعت بعض هذه الدول ان تستفيد من سعة الاسواق العالمية ومعظم فوائدها هي على حساب الدول النامية سواء من حيث غزو اسواق هذه الدول او الاستحواذ على حصتها مع الدول الاخرى وهناك من يرى ان هناك فوائد غير مباشرة يمكن ان تجنيها بعض الدول النامية هي مثلا ان احتدام شدة المنافسة في مجال السلع والبضائع الصناعية يمكن ان يولد حافزاً للدول النامية على تحسين منتجاتها من اجل ان تستطيع المنافسة على الصعيد الدولي وكذلك ايضا ان تحرير التجارة سيرافقه النمو الاقتصادي في الدول الصناعية وهذا النمو لابد وان يعود بالفائدة على الدول النامية من خلال زيادة طلب الدول الصناعية على صادراتها، ومن الفوائد ايضا ان الارتفاع المتوقع في اسعار السلع الزراعية المستوردة والتقلص المحتمل في المعونات الغذائية سوف يكونان حافزاً للدول النامية على تحسين الانتاج في القطاع الزراعي

جدول الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية WTO من تاريخ إنضمامها لغاية ٢٠٢٤ م

ت	الدولة	تاريخ إنضمامها	ت	الدولة	تاريخ إنضمامها	ت	الدولة	تاريخ إنضمامها	ت	الدولة	تاريخ إنضمامها
١	الارجنتين	١٩٩٥	١٦	كندا	١٩٩٥	٣١	الاتحاد الاوربي	١٩٩٥	٤٦	الهند	١٩٩٥
٢	استراليا	١٩٩٥	١٧	افريقيا الوسطى	١٩٩٥	٣٢	فلندا	١٩٩٥	٤٧	اندنوسيا	١٩٩٥
٣	النمسا	١٩٩٥	١٨	تشيلي	١٩٩٥	٣٣	فرنسا	١٩٩٥	٤٨	ايرلندا	١٩٩٥
٤	البحرين	١٩٩٥	١٩	كولومبيا	١٩٩٥	٣٤	الكابون	١٩٩٥	٤٩	اسرائيل	١٩٩٥
٥	بنغلادش	١٩٩٥	٢٠	كوستاريكا	١٩٩٥	٣٥	المانيا	١٩٩٥	٥٠	ايطاليا	١٩٩٥
٦	بربادوس	١٩٩٥	٢١	كوت ديفوار	١٩٩٥	٣٦	غانا	١٩٩٥	٥١	جامايكا	١٩٩٥
٧	بلجيكا	١٩٩٥	٢٢	كوبا	١٩٩٥	٣٧	اليونان	١٩٩٥	٥٢	اليابان	١٩٩٥
٨	بليز	١٩٩٥	٢٣	قبرص	١٩٩٥	٣٨	غوتيمالا	١٩٩٥	٥٣	كينيا	١٩٩٥
٩	بوليفيا	١٩٩٥	٢٤	التجيك	١٩٩٥	٣٩	غينيا	١٩٩٥	٥٤	كوريا	١٩٩٥
١٠	بوتسوانا	١٩٩٥	٢٥	الدنيمارك	١٩٩٥	٤٠	غينيا بيساو	١٩٩٥	٥٥	الكويت	١٩٩٥
١١	البرازيل	١٩٩٥	٢٦	جيبوتي	١٩٩٥	٤١	غويانا	١٩٩٥	٥٦	ليستو	١٩٩٥
١٢	بروناي دار السلام	١٩٩٥	٢٧	الدومينيك	١٩٩٥	٤٢	هندوراس	١٩٩٥	٥٧	لكتنشتاين	١٩٩٥
١٣	بوركتيو فاسو	١٩٩٥	٢٨	الدومنيكان	١٩٩٥	٤٣	هونك كونك	١٩٩٥	٥٨	لكسومبورغ	١٩٩٥
١٤	بورندي	١٩٩٥	٢٩	مصر	١٩٩٥	٤٤	هنكاريا	١٩٩٥	٥٩	مكاو	١٩٩٥
١٥	الكاميرون	١٩٩٥	٣٠	السلفادور	١٩٩٥	٤٥	ايسلندا	١٩٩٥	٦٠	مدغشقر	١٩٩٥

١٤

جدول الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية WTO من تاريخ إنضمامها لغاية ٢٠٢٤ م

ت	الدولة	تاريخ إنضمامها	ت	الدولة	تاريخ إنضمامها	ت	الدولة	تاريخ إنضمامها	ت	الدولة	تاريخ إنضمامها
٦١	ملاوي	١٩٩٥	٧٦	النيجر	١٩٩٥	٩١	اسبانيا	١٩٩٥	١٠٦	المتحدة	١٩٩٥
٦٢	ماليزيا	١٩٩٥	٧٧	نيجيريا	١٩٩٥	٩٢	سيرلانكا	١٩٩٥	١٠٧	اورغواي	١٩٩٥
٦٣	مالديف	١٩٩٥	٧٨	النرويج	١٩٩٥	٩٣	سورينام	١٩٩٥	١٠٨	فنزويلا	١٩٩٥
٦٤	مالي	١٩٩٥	٧٩	باكستان	١٩٩٥	٩٤	سوايزيلاند	١٩٩٥	١٠٩	زامبيا	١٩٩٥
٦٥	مالطة	١٩٩٥	٨٠	بارغواي	١٩٩٥	٩٥	السويد	١٩٩٥	١١٠	زيمبابوي	١٩٩٥
٦٦	موريتانيا	١٩٩٥	٨١	بيرو	١٩٩٥	٩٦	سويسرا	١٩٩٥	١١١	انتكواوباربوبا	١٩٩٥
٦٧	موريسوش	١٩٩٥	٨٢	الفلبين	١٩٩٥	٩٧	تنزانيا	١٩٩٥	١١٢	استان لوسان	١٩٩٥
٦٨	المكسيك	١٩٩٥	٨٣	بولندا	١٩٩٥	٩٨	تايلند	١٩٩٥	١١٣	استان فينيستا	١٩٩٥
٦٩	المغرب	١٩٩٥	٨٤	البرتغال	١٩٩٥	٩٩	توغو	١٩٩٥	١١٤	انغولا	١٩٩٦
٧٠	موزنبيق	١٩٩٥	٨٥	رومانيا	١٩٩٥	١٠٠	تونغا	١٩٩٥	١١٥	بنين	١٩٩٦
٧١	مينيمار	١٩٩٥	٨٦	السنيغال	١٩٩٥	١٠١	ترينداد وتوبغو	١٩٩٥	١١٦	بلغاريا	١٩٩٦
٧٢	ناميبيا	١٩٩٥	٨٧	سيراليون	١٩٩٥	١٠٢	تونس	١٩٩٥	١١٧	تشاد	١٩٩٦
٧٣	هولندا	١٩٩٥	٨٨	سنغافورة	١٩٩٥	١٠٣	تركيا	١٩٩٥	١١٨	الاكوادور	١٩٩٦
٧٤	نوزيلندا	١٩٩٥	٨٩	سلوفاكيا	١٩٩٥	١٠٤	اوغندا	١٩٩٥	١١٩	فيجي	١٩٩٦
٧٥	نيكاراغوا	١٩٩٥	٩٠	جنوب افريقيا	١٩٩٥	١٠٥	المملكة المتحدة	١٩٩٥	١٢٠	غامبيا	١٩٩٦

جدول الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية WTO من تاريخ إنضمامها لغاية ٢٠٢٤ م

ت	الدولة	تاريخ إنضمامها	ت	الدولة	تاريخ إنضمامها	ت	الدولة	تاريخ إنضمامها
١٢١	غرينداد	١٩٩٦	١٣٣	قرغيزيا	١٩٩٨	١٤٥	ارمينيا	٢٠٠٣
١٢٢	هايتي	١٩٩٦	١٣٤	استونيا	١٩٩٩	١٤٦	مقدونيا	٢٠٠٣
١٢٣	غينيا الجديدة	١٩٩٦	١٣٥	لاتفيا	١٩٩٩	١٤٧	كمبوديا	٢٠٠٤
١٢٤	قطر	١٩٩٦	١٣٦	البانيا	٢٠٠٠	١٤٨	نيبال	٢٠٠٤
١٢٥	راوندا	١٩٩٦	١٣٧	كرواتيا	٢٠٠٠	١٤٩	السعودية	٢٠٠٥
١٢٦	جزر السولومون	١٩٩٦	١٣٨	جورجيا	٢٠٠٠	١٥٠	فيتنام	٢٠٠٧
١٢٧	العربية	١٩٩٦	١٣٩	الاردن	٢٠٠٠	١٥١	اوكرانيا	٢٠٠٨
١٢٨	ستان كيت وينيفيز	١٩٩٦	١٤٠	عمان	٢٠٠٠	١٥٢	كاب فارب	٢٠٠٨
١٢٩	الكونغو	١٩٩٧	١٤١	الصين	٢٠٠١			
١٣٠	الكونغو الديمقراطية	١٩٩٧	١٤٢	ليثوانيا	٢٠٠١			
١٣١	منغوليا	١٩٩٧	١٤٣	ملدونيا	٢٠٠١			
١٣٢	بنما	١٩٩٧	١٤٤	الصين تايبه	٢٠٠٢			

*المصدر نقلاً عن الموقع الإلكتروني : International Intergovernmental Organization Granted Observer Status to WTO

١٦

جدول الدول المراقبة في منظمة التجارة العالمية WTO من تاريخ إنضمامها لغاية ٢٠٢٤ م

ت	الدولة	تاريخ إنضمامها	ت	الدولة	تاريخ إنضمامها
١	افغانستان		١٦	ليبيريا	
٢	الجزائر		١٧	مونتنغرو	
٣	اندورا		١٨	روسيا الاتحادية	
٤	اذربيجان		١٩	سامو	
٥	بهاماس		٢٠	صربيا	
٦	بيلاروسيا		٢١	سيشل	
٧	بوتان		٢٢	السودان	
٨	البوسنة والهرسك		٢٣	طاجكستان	
٩	اثيوبيا		٢٤	اوزبكستان	
١٠	الفاتيكان		٢٥	غينيا الاستوائية	
١١	ايران		٢٦	ليبيا	
١٢	العراق		٢٧	اليمن	
١٣	كازاخستان		٢٨	كوم وروس	
١٤	لاو الديمقراطية		٢٩	ساوتوم وبرنسب	
١٥	لبنان		٣٠	فانوتو	

*المصدر نقلاً عن الموقع الإلكتروني : International Intergovernmental Organization Granted Observer Status to WTO

١٧

الخاتمة.

تعتبر منظمة التجارة العالمية من المنظمات الدولية المؤثرة في العلاقات الدولية المعاصرة وخاصة العلاقات الاقتصادية الدولية التي تهتم بدراسة وتحليل التفاعل المتبادل بين اقتصاديات دولتين او مجموعة دول وتنشأ هذه العلاقة نتيجة لقيام التبادل التجاري او تبادل السلع والخدمات وانسياب رؤوس الاموال او الهجرة الدولية التي تتم عبر الحدود السياسية المعترف بها دوليا. للدول تعد امورا اساسية في مجال العلاقات الدولية الاقتصادية.

والعلاقات الدولية الاقتصادية تعتبر اكثر تطورا واكثر تشعباً من العلاقات الاقتصادية الوطنية لانها تحمل معنى الانفتاح العالمي وتساعد بشكل كبير على تطور العلاقات الدولية المعاصرة بكل اقسامها. وهذا النوع من العلاقات يقاوم سياسة الانغلاق الاقتصادي.

وهناك عناصر مؤثرة على العلاقات الدولية المعاصرة الدولية الاقتصادية هي العولمة وثورة الاتصالات التي ساهمت بشكل كبير في تطور العلاقات الدولية الاقتصادية من حيث مساهمتها بتقريب المسافات بين الدول من كل النواحي. وجعلت العالم كأنه سوق واحدة.

وكذلك ساهمت في سرعة عملية التبادل التجاري الدولي اضافة الى انتقال الوحدات الانتاجية من مواقعها الرئيسية الى فتح فروع لها في بلدان العالم المختلفة.

اما عوامل نشوء العلاقات الدولية الاقتصادية فهي عديدة أهمها، نشوء دول ذات سيادة مما ادى الى بشكل مباشر في تنمية العلاقات الدولية الاقتصادية وهي مبدا حرية الدولة في ممارسة نشاطها وكذلك مبدا عدم تدخل الدول في شؤون بعضها ومبدا المساواة ومبدا حصانة الدول من الناحية القانونية اما المنظمات الحقوقية الدولية .

وتعتبر منظمة التجارة العالمية هي منظمة تجارية اقتصادية لكنها في حقيقة الامر هي منظمة سياسية شجعت العلاقات الدولية بشكل كبير اما والعمليات التجارية والاقتصادية هي اهداف لها.

المصادر و الهوامش

١- د. سعيد النجار تجديد النظام الاقتصادي والسياسي في مصر دج٢،ط١،دار الشروق،القاهرة ،١٩٧٧م،ص١٣-١٤

٢- فاروق داود سلمان العبدي،منظمة التجارة العالمية والآثار المستقبلية ،بغداد ،١٩٩٨م ص٥٠

٣- مصدر سابق ص٥٥

٤- هانس بيترمان وهار الدوشمان ،ص٢٥٤

٥- التقرير السنوي للتنمية البشرية لسنة٢٠٠٠،الامم المتحدة، نيوروك، ٢٠٠٠،ص٨٢

٦- بول كاشين وكاترين ساتيلو، إلى متى تدوم صدمة معدلات التبادل التجاري في افريقيا..جنوب الصحراء، مجلة التمويل والتنمية، الملجلد ٣٧،العدد٢،صندوق النقد الدولي، النسخة العربية الصندوق العربي الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٠،ص٢٦-٢٧

٧- موديز، هل انتهى عصر انفتاح اقتصاد دبي على الاسواق المالية، مجلة الاوقات، العدد الثاني عشر، بغداد ٢٠٠٩،ص٢٥

٨- مصدر سابق ص٢٦

٩- اولريش شيفر، انهيار الرأسمالية-اسباب اخفاق اقتصاد السوق المحررة من القيود، ترجمة د.عدنان عباس علي، ،عالم المعرفة عام٢٠١٠م

References and footnotes

1- Dr. Saeed Al-Najjar, Renewing the Economic and Political System in Egypt, Volume 2, 1st edition, Dar Al-Shorouk, Cairo, 1977, pp. 13-14

2- Farouk Dawood Salman Al-Abdi, World Trade Organization and Future Implications, Baghdad, 1998, p. 50

3-Previous source, p. 55

4- Hans Petermann and Har Al-Dushman, p. 254

5- Annual Human Development Report for the year 2000, United Nations, New York, 2000, p. 82

6-Paul Cashin and Catherine Satillo, How Long Will the Trade Exchange Rate Shock in Sub-Saharan Africa Last? Finance and Development Magazine, Volume 37, Issue 2, International Monetary Fund, Arabic version, Arab Economic Fund, 2000, pp. 26-27

7-Moody's, Is the Era of Dubai's Economic Openness to Financial Markets Over?, Al-Awqat Magazine, Issue 12, Baghdad 2009, p. 25

8- Previous source, p. 26

9-Ulrich Schaefer, The California Collapse - Reasons for the Failure of the Free Market Economy, Translation Dr. Adnan Abbas Ali, The World of Knowledge 2010